

تقرير الأمانة العامة بشأن العدوان الإسرائيلي المتواصل و المتصاعد على الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته امام اجتماع مجلس الجامعة في دورته الطارئة على مستوى المندوبين الدائمين

2015-10-13

صعدت إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من وتيرة قتلها غير المبرر لأبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، وأمعتت في انتهاكاتها وعقابها الجماعي على أية احتجاجات سلمية، حيث بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين منذ مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2015 (24) شهيداً (بضمنهم ثمانية أطفال وامرأة) وأكثر من (1300) جريح وأكثر من (1000) معتقل، كما واصلت سياسة هدم المنازل والاعتقال الإداري مصحوبة بالمصادقة على المزيد من مشاريع الاستيطان والاقتحام اليومي للمتطرفين من ساسة ورجال دين ومستوطنين للمسجد الأقصى المبارك، ومحاولات التقسيم الزماني والمكاني للمسجد المبارك وإطلاق العنان لتغول المستوطنين في قتل الفلسطينيين العزل ومنها الحادثة الوحشية المتمثلة في حرق عائلة الدوابشة وهم نيام التي تجسد إجرام هؤلاء المستوطنين المتطرفين دون محاسبة من حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بل على العكس من ذلك، توفر قوات الاحتلال الحماية المباشرة بشكل مستمر وتقديم الدعم والنصرة وتسليح المتطرفين لإرهاب أبناء الشعب الفلسطيني الذي هب بأساليب سلمية لمقاومة ووقف هذا الظلم والانتهاك الإسرائيلي لحرمة مقدساته ووقف إرهاب المستوطنين واستمرارهم في ارتكاب جرائمهم التي تتزامن مع جرائم قوات الاحتلال التي تحميمهم وتشجعهم على ارتكاب المزيد منها استناداً لتوجيه القيادة السياسية لحكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة، عبر قرارات وأوامر ومنشورات عسكرية شرعت استباحة الدم الفلسطيني وإطلاق النار على الفلسطينيين العزل خارج القانون ومن دون وجود خطر حقيقي يهدد حياة قوات الاحتلال إذ أنهم يقتلون الفلسطينيين برغم القدرة على اعتقالهم، وذلك كعقوبة جماعية على صمودهم ودفاعهم عن مقدساتهم الإسلامية والمسيحية وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك ، لذا لجأت إلى التصعيد رداً على مطالب الفلسطينيين المشروعة في الحرية وإنهاء الاحتلال ووضع حد لحالة انفلات المستوطنين وعدوانهم المتصاعد على المسجد الأقصى المبارك.

وفي تطور بالغ الأهمية والخطورة، دعا بنيامين نتنياهو بتاريخ 2015/9/24 خلال اجتماع للمجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية إلى تفويض الجنود

الإسرائيليين بإطلاق النار على الفلسطينيين (في حال تعرض الجيش الإسرائيلي أو مواطن يهودي للخطر) على حد تعبيره، معززة بدعوة موشيه يعالون وزير الأمن الإسرائيلي في القناة الثانية الإسرائيلية الإسرائيليين استخدام السلاح الحي ضد الفلسطينيين فضلاً عن الدعوة التي أطلقها رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات والموجهة إلى جميع الإسرائيليين لحمل السلاح في كل الأوقات وتوجيهه ضد الفلسطينيين، وهي دعوة صريحة وواضحة للمسؤولين الإسرائيليين لتشجيع جنود الاحتلال والمستوطنين المتطرفين على حد سواء للإقدام على الإعدام الميداني للآخر الذي يتظاهر متسلحاً بصدرة العاري وإيمانه بعدالة قضيته.

■ كما أصدر جهاز الأمن الإسرائيلي أوامره بتوسيع الاعتقال وإقامة حواجز حسب الحاجة بتفويض كامل من القيادة السياسية للاحتلال، وتعزيز القوات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل يردع أية هجمات فردية وتعزيز أوامر هدم بيوت المنفذين ووضع كاميرات مراقبة في الطرق وتكثيف الاهتمام بأساليب الأمن في المستوطنات.

■ كما أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على تصعيد عمليات تعذيب الأسرى الفلسطينيين واستخدام عدد منهم كـ (دروع بشرية) خلال المواجهات التي تشهدها الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، إذ أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين في بيان صحفي أصدرته بتاريخ 2015/10/10 أنها وثقت شهادات عدد من الأسرى حول استخدام الاحتلال لعدد من الشبان والفتية الفلسطينيين كدروع بشرية خلال فترات اعتقالهم واستخدمت أساليب تعذيب مختلفة للتكيل النفسي والجسدي بحق الفلسطينيين وبحق 99% من الأطفال القاصرين الذين يتم اعتقالهم واستجوابهم في مراكز التحقيق التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، وفي هذا الصدد اعترف جهاز المخابرات الإسرائيلية ضمناً أنه يمارس التعذيب الوحشي ضد المعتقلين الفلسطينيين من خلال طلبه من النيابة العامة الإسرائيلية إبرام صفقات مع المعتقلين تتضمن أحكاماً مخففة حتى لا يضطر ضباط المخابرات للحديث عن أشكال التعذيب التي يمارسونها بجلسات المحاكم لتخوف هؤلاء الضباط من تحول إفادات المعتقلين وشهادات ضباط المخابرات إلى مستندات تقدم ضدهم إلى محكمة الجنايات الدولية.

■ فيما أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي سيلفان شالوم أوامره بتاريخ 2015/10/10 إلى ما تعرف بـ (سلطة المواطنة والهجرة) الإسرائيلية بالبدء في معاملات سحب الهوية

الزرقاء من العائلات المقدسية التي تنسب سلطات الاحتلال لأحد أفرادها أية تهمة بتنفيذ (عمليات ضد أهداف إسرائيلية) على حد زعمها أو حتى محاولة ذلك، وهو ما يدل على أن سلطات الاحتلال تعترم استكمال خطتها التهودية في مدينة القدس المحتلة عبر المضي قدماً بسياسة التطهير العرقي لإفراغ المدينة المحتلة من أهلها المقدسيين.

■ وفي خطوة جديدة تدل على اعتزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراء المزيد من التصعيد ضد الفلسطينيين العزل، قررت الحكومة الإسرائيلية استدعاء (3) وحدات من قوات الاحتلال لنشرها في مناطق الضفة الغربية والقدس المحتلة، وفي سياق تصعيدي متصل أقرت الحكومة الإسرائيلية تعديلات على ما يسمى بـ (قانون العقوبات) ضد (راشقي الحجارة) من الفلسطينيين، حيث يشمل القانون الجديد عقوبات منفصلة لمن يلقي الحجارة ولم يتسبب بإصابات بشرية في صفوف قوات الاحتلال والمستوطنين المتطرفين تصل إلى (5) سنوات، فيما تتراوح مدد العقوبات الأخرى في حالة الإصابة من (10-20) سنة من السجن مع حرمان العوائل الفلسطينية من جميع حقوقهم وفي مقدمتها مصادرة حق الفلسطينيين في إقامتهم بوطنهم من خلال سحب هوياتهم.

■ إن التطورات الحالية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة تعمق الصورة القاتمة لمستقبل السلام في المنطقة، إذ ألقى غياب أي أفق للحل السياسي وغياب تنفيذ رؤيا حل الدولتين والموقف الداعم لبعض الأطراف الدولية الفاعلة لإسرائيل والذي حال ولغاية الآن من التقدم بأية خطوة لإنهاء الاحتلال، كل ذلك ضاعف من حالة الغضب والإحباط على الساحة الفلسطينية خاصة بتصاعد وتيرة المشروع الاستيطاني والتهودي أدى إلى حالة من اليأس لدى أبناء الشعب الفلسطيني العزل، ما يدفع إلى التعبير عن حالة الغضب بمواجهة الاحتلال بأجسادهم وبالطرق السلمية والمقاومة الشعبية، التي أخذت تتصاعد وفق التطورات الحالية برغم محاولات القمع التي تتخذها قوات الاحتلال والمستوطنين المتطرفين.

■ وفي ظل غياب أي أفق للحل السياسي على مسار القضية الفلسطينية وتمسك حكومة الاحتلال الإسرائيلي بمشروعها التهودي للقدس والمسجد الأقصى المبارك وإمعانها في إجراءاتها القمعية بحق الشعب الفلسطيني، فقد تضمن خطاب فخامة الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة الإشارة إلى:

1- أنه خلال الشهور الماضية من هذا العام أصبحت اعتداءات الميلشيات الإرهابية

للمستوطنين واقعاً يومياً إذ بلغ عددها (535) اعتداء، وإنه أمام موجات الاعتداءات المتواصلة التي تستهدف الشعب الفلسطيني ومساجده وكنائسه وأديرتة وبيوته ومدارسه، إضافة إلى العدوان على الأشجار والحقول والمزروعات والممتلكات إما بقطعها أو حرقها، وأن الفلسطينيين أصبحوا أهدافاً ثابتة لأعمال القتل والتنكيل وسط تواطؤ تام من قبل جيش الاحتلال والحكومة الإسرائيلية.

2- وأن الحملة الاستيطانية أصبحت مركزة على القدس ومحيطها لتغيير الطابع التاريخي للمدينة المقدسة في تطهير عرقي بحق المواطنين الفلسطينيين بهدم البيوت ومنع البناء ومصادرة الهويات والحرمان من الخدمات الأساسية خاصة في مجال الأبنية المدرسية وإغلاق المؤسسات وإفقار المجتمع المقدسي عبر حصار الحواجز والجدران الذي يخنق المدينة ويمنع ملايين الفلسطينيين من الوصول الحر إلى مساجدها وكنائسها وإلى مدارسها ومستشفياتها وأسواقها.

3- وفي ذات السياق أشار فخامته إلى مواصلة سلطات الاحتلال أعمال البناء الاستيطاني في مناطق مختلفة في الضفة، وواصلت فرض حصارها الخانق وغاراتها واعتداءاتها على أبناء شعبنا في قطاع غزة الذي ما زال يعاني إلى الآن من الآثار الكارثية للحرب العدوانية المدمرة التي شنت عليه منذ سنوات، وواصل اعتقال نحو خمسة آلاف من أسرى الحرية الفلسطينيين في سجونها.

4- ودعا فخامته المجتمع الدولي لإلزام الحكومة الإسرائيلية باحترام اتفاقيات جنيف، والتحقيق في ظروف اعتقال الأسرى الذين شدد على ضرورة الإفراج عنهم وهم جنود شعبهم في نضاله من أجل الحرية والاستقلال والسلام.

- وفي ضوء المعطيات أعلاه ومع تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس المحتلة في خرق فاضح للقانون الدولي والمواثيق الدولية المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، فقد طالبت جهات رسمية فلسطينية الأمم المتحدة ورئاسة مجلس الأمن بالتحرك الفوري لإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لوقف جرائمها بحق المدنيين الفلسطينيين، وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني لا سيما مع ارتفاع وتيرة أعداد الضحايا من المدنيين الفلسطينيين (من بينهم نساء وأطفال)، وكذلك ممارسة المزيد من الضغط على الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة لوقف هذه المجازر التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني.

- وفي ذات الإطار عقدت يوم الثلاثاء 2015/10/13 بناء على طلب دولة فلسطين جلسة غير عادية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين وذلك لمناقشة واتخاذ الإجراءات حيال ما تشهده كافة أرجاء دولة فلسطين في الوقت الراهن من عدوان إسرائيلي متواصل ومتصاعد على الشعب الفلسطيني الأعزل، وانتهاكات خطيرة وغير مسبوقة بحق المسجد الأقصى المبارك ، وذلك برئاسة معالي السفير/ محمد بن نخيرة الظاهري ، المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الدورة الطارئة غير العادية لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين، وبحضور معالي الدكتور/ نبيل العربي ، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي السفير/ أحمد بن حلي ، نائب الأمين العام، وحضور المندوبين الدائمين ووفود الدول الأعضاء، وصدر عن الاجتماع القرار رقم 7985 حول الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة والمتصاعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.(نص القرار)